EP

الأمم المتحدة

UNEP/GPA/IGR.5/4

Distr.: General
12 April 2022

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية
الدورة الخامسة
عبر الإنترنت، 15 شباط/فبراير 2022

تقرير الدورة الخامسة للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

مقدمة

1- عُقدت الدورة الخامسة للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية عبر الإنترنت في 15 شباط/فبراير 2022. وعُقدت الدورة وفقاً لمقرر اتخذته لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جلستها 156 المعقودة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

أولاً- افتتاح الدورة

2- افتتحت السيدة ليتيسيا كارفالو، المنسقة الرئيسية لفرع المياه البحرية والعذبة في شُعبة النُظم الإيكولوجية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاجتماع في الساعة 15:14 (التوقيت العالمي المنسق+3) يوم الثلاثاء 15 شباط/فبراير 2022.

3- وألقت السيدة سوزان غاردنر، مديرة شُعبة النُظم الإيكولوجية، كلمة ترحيب بالنيابة عن السيدة إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأدلت السيدة تيسا غوفيرس، منسقة برنامج العمل العالمي، ببيان وصفت فيه التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان بالي بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية[(1)]، الذي اعتُمد في الدورة الرابعة لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي.

4- ورحبت السيدة غاردنر في كلمتها الافتتاحية بالمشاركين الذين انضموا إلى الاجتماع الذي عُقد عبر الإنترنت من جميع أنحاء العالم. وأشارت إلى أن برنامج العمل العالمي الذي اعتُمد في اجتماع حكومي دولي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 1995 في واشنطن العاصمة[(2)]، يهدف إلى مساعدة الدول على الوفاء بواجبها في الحفاظ على البيئة

(1) UNEP/GPA/IGR.4/5، المرفق.
(2) انظر A/51/116، المرفق الثاني.

البحرية وحمايتها من آثار الأنشطة البرية. وبرنامج العمل العالمي هو المبادرة العالمية الوحيدة التي تُعالج بشكل مباشر الترابط بين النُظم الإيكولوجية البرية والنُظم الإيكولوجية للمياه العذبة والنُظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية. وقررت الحكومات في الدورة الثالثة لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي الذي عُقد في مانيلا في كانون الثاني/يناير 2012، أن يركز عمله على المغذيات، والقمامة البحرية، والمياه المستعملة بوصفها فئات مصادر التلوث الثلاث ذات الأولوية، مستخدماً في ذلك نهجاً قائماً على أصحاب المصلحة. ويرتبط منع التلوث البحري الناجم عن الأنشطة البرية ارتباطاً وثيقاً بأزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في التلوث وفقدان التنوع البيولوجي وتغيُّر المناخ، التي تُشكل الإجراءات المتخذة بشأنها جوهر استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السنوات المقبلة.

5- وتوفِّر النُظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية خدمات بيئية رئيسية للاقتصادات والمجتمعات. وبالتالي فإن للتلوث والضرر اللذين يلحقان بهذه النُظم الإيكولوجية أثراً ضاراً ليس على البيئة فحسب، بل وكذلك على دخل المجتمعات المحلية التي تعتمد على الخدمات البحرية، بما فيها المجتمعات المحلية التي تعمل في صناعات صيد الأسماك والسياحة والنقل. ويتسبب التلوث البحري في تدهور الوظائف البيئية، مما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك فقدانه من خلال عوامل مثل النيتروجين في الجريان السطحي لمياه الصرف الزراعي، والقمامة البحرية، والمواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة. وتتسبب الملوثات الناشئة، مثل المستحضرات الصيدلانية والمواد السامة، في مفاقمة تحدي الحفاظ على النُظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية؛ عن طريق الإفراط في التخصيب بالمغذيات، مما يتسبب في التشبع بالمغذيات وتكوين مناطق ميّتة في بعض المناطق الساحلية؛ وعن طريق تحمض المحيطات الناتج عن تغيُّر المناخ.

6- غير أن الدعوة العالمية إلى العمل وزيادة الاعتراف بالصلات بين هذه المسائل يبعثان على التشجيع. ولذلك من المهم لجميع أصحاب المصلحة النظر في مستقبل برنامج العمل العالمي وآلية الاستعراض الحكومية الدولية، ولا سيما في سياق الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المقرر عقدها في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2022، والتي ستنظر في عدد من المسائل ذات الصلة، بما في ذلك القمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية، فضلاً عن الإدارة المستدامة للنيتروجين.

7- وقالت السيدة غوفيرس في بيانها الافتتاحي إنه لشرف وامتياز لها، بوصفها المنسقة المقبلة لبرنامج العمل العالمي، أن تخاطب الوفود التي تحضر الدورة الخامسة لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي. وتتسبب مصادر التلوث البرية، بما فيها النفايات الحضرية والصناعية والزراعية، في تهديدات خطيرة لاستدامة المحيطات وتنميتها في جميع أنحاء العالم. وترتبط معالجة التلوث البري ارتباطاً كاملاً بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي، والصحة، والاستخدام المستدام للموارد، وقدرة السواحل على الصمود، والوظائف والدخل. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي أنشئ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عقد في استكهولم في عام 1972، كبرنامج للبحار الإقليمية في عام 1974 لتعزيز التعاون من أجل بحار نظيفة وصحية. ووقعت حتى الآن أكثر من 143 دولة على 18 اتفاقية وخطة عمل للبحار الإقليمية من أجل الإدارة والاستخدام المستدامين للبيئة البحرية والساحلية، ويتضمن كثير منها عناصر مستندة إلى أعمال برنامج العمل العالمي.

8- وعملاً بالولاية المنبثقة عن الدورة الثالثة لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي، ركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة موارده على المشاركة بدور استراتيجي مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة من أجل معالجة فئات مصادر التلوث الثلاث ذات الأولوية من خلال ثلاث شراكات عالمية طوعية متعددة أصحاب المصلحة: المنتدى العالمي لإدارة المغذيات، والشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، والمبادرة العالمية

للمياه المستعملة. وخلال الدورة الرابعة لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في عام 2018، اعتمد الممثلون إعلان بالي بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، الذي اقترح استناد مستقبل برنامج العمل العالمي إلى وظيفة البرنامج وشكله وآثاره، بما في ذلك جوانبه القانونية والمتعلقة بالميزانية والتنظيمية. وأعدت أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بناءً على ذلك تحليلاً للخيارات والبدائل المتاحة للبرنامج الشامل وآليته التنسيقية، وقدم ذلك التحليل إلى لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمواصلة النظر فيه. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أيّدت اللجنة الطريقة المقترحة للمضي قدماً، وأوصت بأن يؤيد اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي مشروع المقرر قبل انعقاد الاجتماع الحالي. وقدمت الدول الأعضاء أثناء تلك العملية توجيهات قيّمة.

ثانياً- المسائل التنظيمية

9- قبل طرح بند جدول الأعمال، قال ممثل الأمانة إن 67 دولة عضواً والاتحاد الأوروبي قد سجلوا أسماءهم في الاجتماع.

10- وأشار السيد ستادلر ترينغوف، المستشار القانوني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى أن الجمعية العامة أيّدت إعلان واشنطن وبرنامج العمل العالمي في قرارها 189/51 المؤرخ كانون الأول/ديسمبر 1996. وفيما يتعلق بعملية الاستعراض الحكومي الدولي، طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقرره 10/21 المؤرخ شباط/فبراير 2001، إلى المدير التنفيذي تنظيم أول اجتماع حكومي دولي لاستعراض حالة تنفيذ برنامج العمل العالمي. واتفق اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي في دورته الأولى التي عقدت في مونتريال في تشرين الثاني/نوفمبر 2001، على التقيّد بالنظام الداخلي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. وبما أن جمعية البيئة هي الخلف لمجلس الإدارة، ينطبق نظامها الداخلي بالتالي على اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي. ومن ثم فإن اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي، بوصفه عملية حكومية دولية في إطار جمعية البيئة، وهي هيئة ذات عضوية عالمية، هو أيضاً هيئة ذات عضوية عالمية.

11- وفيما يتعلق بالنصاب القانوني للاجتماع، تنص المادة 32 من النظام الداخلي لجمعية البيئة على حضور ما لا يقل عن ثلث الأعضاء للمضي في الاجتماع، وعلى حضور أغلبية الأعضاء لاتخاذ أي مقرر. وبما أن جمعية البيئة تتكون من 193 دولة عضواً، يُشترط بالتالي حضور 65 عضواً لبدء أي اجتماع استعراض حكومي دولي، ويجب حضور 97 عضواً لاتخاذ أي مقرر. ومع ذلك، حضر 65 عضواً في الدورة الثالثة للاجتماع الذي اعتُمدت فيه مقررات. ولذلك فإن اعتماد مقرر أثناء الاجتماع الحالي سيكون متوافقاً مع الممارسة السابقة التي سار عليها الاجتماع.

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

12- انتُخب أعضاء المكتب التالية أسماءهم، بالتزكية، لعضوية المكتب:

الرئيس: السيد أكسل بورشمان (ألمانيا)

نواب الرئيس السيد جان بول أوتا مونغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
السيد جعفر برماكي (جمهورية إيران الإسلامية)
السيد فلاديمير لينيف (الاتحاد الروسي)

المقرر: وافق سيد بارماكي على أن يتولى دور المقرر.

باء- إقرار جدول الأعمال

13- أُقر جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/GPA/IGR.5/1):

1- افتتاح الدورة.

2- المسائل التنظيمية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم العمل.

3- استعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية على الصُعد الدولي والإقليمي والوطني خلال الفترة 2019-2021.

4- مشروع مقرر بشأن آلية الاستعراض الحكومية الدولية لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

5- اختتام الدورة.

جيم- تنظيم العمل

14- اتفق اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي على اتباع برنامج العمل الوارد في جدول الأعمال المشروح (UNEP/GPA/IGR.5/1/Add.1).

دال- الحضور

15- شارك في الدورة ممثلو الدول التالية: الاتحاد الروسي والأرجنتين والأردن وإسبانيا وإستونيا وإسرائيل وألمانيا وإندونيسيا وأنغولا وإيران (جمهورية-الإسلامية) (وإيطاليا وباكستان والبحرين والبرازيل وبربادوس والبرتغال وبروني دار السلام وبلجيكا وبليز وبنغلاديش وبنن وبيرو وتايلند وتركيا وتوغو والجزائر والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا والدانمرك وسري لانكا وسنغافورة والسويد وسويسرا وشيلي والصين والغابون وغيانا وفرنسا والفلبين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفنلندا وفيجي وكولومبيا وكينيا ومدغشقر ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية وميانمار والنرويج وهولندا واليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

16- وشارك أيضاً مراقب عن الاتحاد الأوروبي.

17- ومُثّلت برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والكيانات الأخرى التالية، فضلاً عن أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف: خطة العمل الخاصة بحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، وبرنامج البيئة الكاريبي، وهيئة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا، وشُعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وأمانة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وخطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومجموعة البنك الدولي.

18- ومُثِّلت المنظمة الحكومية الدولية التالية: المفوضية الأوروبية.

19- وحضر الاجتماع أيضاً ممثلون عن الكيانات غير الحكومية والأكاديمية والقطاع الخاص وغيرها من الكيانات التالية: مؤسسة المرتقى للتنمية، ومؤسسة النُخب التنزانية للمنظمين المجتمعيين، ومجموعة عمل الإمارات للبيئة، ومنظمة البيئة والتنمية الاجتماعية، ومؤسسة الهند المعنية بالمياه، والمركز الدولي للتربية البيئية وتنمية المجتمع، والحركة الدولية للنهوض بالتعليم والثقافة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومركز الإيكولوجيا والهيدرولوجيا في المملكة المتحدة، ومؤسسة الرعاية الاجتماعية في توغو، والمجلس العالمي للبلاستيك.

20- ومُثِّلت المنظمة الحكومية الدولية التالية: المفوضية الأوروبية.

21- وكان مرفق البيئة العالمية ممثلاً أيضاً في الاجتماع.

ثالثاً- استعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية على الصُعد الدولي والإقليمي والوطني خلال الفترة 2019-2021

22- قدم الرئيس هذا البند ولفت الانتباه إلى المذكرة المقدمة من الأمانة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية على الصُعد الدولي والإقليمي والوطني (UNEP/GPA/IGR.5/2).

23- وقالت السيدة غوفيرس في العرض الذي تناولت فيه تلك المسألة إن برنامج العمل العالمي يهدف إلى معالجة مصادر التلوث البرّية باستخدام نهج قوامه الترابط بين المصدر والبحر. وقد نمت الشراكات الطوعية الثلاث المتعددة أصحاب المصلحة التي تعالج فئات مصادر التلوث ذات الأولوية – المنتدى العالمي لإدارة المغذيات، والشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، والمبادرة العالمية للمياه المستعملة – باطراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتضم حالياً أكثر من 700 شريك من جميع أنحاء العالم. وقدم برنامج العمل العالمي إلى آلاف المشاركين حلقات دراسية شبكية ودورات دراسية وتدريبية عبر الإنترنت في مجالات المغذيات ومعالجة القمامة البحرية والمياه المستعملة.

24- ولخصت السيدة غوفيرس التقدم الذي تحقق في المجالات الثلاثة، فقالت إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة اعتمدت في دورتها الرابعة قراراً بشأن الإدارة المستدامة للنيتروجين. وشملت الأنشطة التي دعمت تنفيذ ذلك القرار مشروعاً بتمويل من مرفق البيئة العالمية من أجل إنشاء نظام دولي لإدارة النيتروجين؛ وإنشاء فريق عامل معني بالنيتروجين يشارك فيه 45 بلداً؛ ووضع نموذج عالمي لمجموع النيتروجين ومجموع الفوسفور والسيليكا الذائبة، للمساهمة في حساب مؤشر احتمالية تلوث السواحل بالمغذيات وفي تطبيق المؤشر 14-1-1 (أ) للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة؛ وإصدار فصل عن التلوث بالنيتروجين والتدابير المضادة ذات الصلة من أجل منشور برنامج الأمم المتحدة للبيئة الصادر بعنوان *حدود 2018/2019: القضايا الناشئة ذات الاهتمام البيئي*؛ وإطلاق حملة عالمية للأمم المتحدة بشأن الإدارة المستدامة للنيتروجين في كولومبو في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

25- وفيما يتعلق بالقمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية، وضعت الشراكة العالمية لمعالجة القمامة البحرية عدداً من مسارات العمل. وشملت هذه المسارات دعم وضع خطط عمل وطنية بشأن القمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية في ثمانية بلدان، مع تعزيزها بوضع منهجية وطنية لقوائم جرد المصادر فيما يتعلق بالقمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية لتوجيه وإثراء تصميم خطط العمل وتنفيذها؛ ودعم وضع خطط عمل إقليمية؛ ونشر منتجات معرفية لإثراء صنع القرار ودعم الإجراءات المستندة إلى الأدلة، بما في ذلك تقييم نشره برنامج الأمم

المتحدة للبيئة المعنون *من التلوث إلى الحل: تقييم عالمي لمسألة القمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية*؛ ومبادرات تعليمية، بما في ذلك دورة تدريبية مفتوحة واسعة النطاق عبر الإنترنت وتدريب للمدربين على رصد وتقييم القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة؛ ومواصلة حملة "بحار نظيفة" وما يرتبط بها من أنشطة؛ ومبادرات عبر الإنترنت، بما في ذلك إطلاق المنصة الرقمية للشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية وجماعة ممارسي أنطولوجيا القمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية التي يتمثل الغرض منها في إنشاء نظام متسق يمكن قراءته آلياً لتصنيف القمامة البحرية وتعزيز مواءمة المصطلحات ذات الصلة.

26- وفيما يتعلق بالمياه المستعملة، شملت الأنشطة إطلاق *أطلس أفريقيا للصرف الصحي والمياه المستعملة* في عام 2021؛ وإعادة إصدار التقرير المعنون *الصرف الصحي وإدارة المياه المستعملة والاستدامة: من التخلص من النفايات إلى استعادة الموارد* في يوم المياه العالمي 2021؛ وتنفيذ مشاريع إيضاحية بشأن معالجة التلوث بالمياه المستعملة، بما في ذلك في جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وماليزيا؛ ومبادرات تعليمية عبر الإنترنت، بما في ذلك دورة تدريبية مفتوحة واسعة النطاق عبر الإنترنت وحلقات دراسية شبكية حول إدارة المياه المستعملة والمغذيات.

رابعاً- مشروع مقرر بشأن آلية الاستعراض الحكومية الدولية لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

27- قدم الرئيس هذا البند ولفت الانتباه إلى مذكرة من الأمانة قدمت فيها مشروع مقرر بشأن آلية الاستعراض الحكومية الدولية لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (UNEP/GPA/IGR.5/3).

28- وأشار ممثل للأمانة إلى أن الأمانة طُلب منها في عام 2018، أثناء الدورة الرابعة لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي، أن تُقدّم تحليلاً للخيارات والبدائل المتاحة لبرنامج العمل العالمي وآلية التنسيق المرتبطة به. وقُدّمت ورقة خيارات للجنة الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير 2019، وواصلت اللجنة المفتوحة العضوية للممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة النظر في المسألة خلال اجتماعها الرابع في آذار/مارس 2019. وشكلت التوجيهات والمداخلات المقدمة من الدول الأعضاء والمنبثقة عن المشاورات غير الرسمية في عامي 2019 و2020، الأساس لمشروع المقرر الذي أعدته الأمانة، الذي قُدم إلى اللجنة الفرعية للنظر فيه خلال الاجتماع الذي عقد في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وعقدت الدورة الحالية لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي وفقاً لقرار اتخذته لجنة الممثلين الدائمين في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 أوصت فيه الاجتماع بإقرار مشروع المقرر.

29- وتلا ممثل للأمانة نص مشروع المقرر بصيغته التي عُرضت على الشاشة.

30- ودعا الرئيس الاجتماع إلى النظر في مشروع المقرر واعتماده.

31- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، طلب ممثلان، أحدهما تكلم باسم مجموعة من البلدان، توضيحاً بشأن ما إذا كان قد تم استيفاء النصاب القانوني لأغراض اعتماد المقرر.

32- وأكد ممثل للأمانة من جديد أن 67 دولة عضواً ومنظمة حكومية دولية واحدة قد سجلت نفسها في الدورة الخامسة لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي. وأكد السيد ترينغوف من جديد أن النظام الداخلي لجمعية البيئة ينطبق، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي الذي يُشكّل هيئة ذات عضوية عالمية. وأشار إلى أن 98 دولة عضواً كانت حاضرة في الدورة الأولى للاجتماع؛ وإلى أن 104 دول أعضاء كانت حاضرة في الدورة الثانية؛ وحضر الاجتماع 65 عضواً في الدورة الثالثة التي اعتُمدت فيها مقررات.

33- وأشار الرئيس إلى أنه يجري اتباع الممارسة القائمة في اعتماد المقرر.

34- واعتمد الاجتماع المقرر.

35- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أشاد العديد من الممثلين بالأعمال القيِّمة التي أُنجزت منذ إنشاء برنامج العمل العالمي، بما في ذلك في سياق شراكاته العالمية الثلاث. وتعهد العديد منهم بمواصلة العمل لحماية البيئة البحرية من التلوث البري، وأشار البعض إلى أن العمل الذي تضطلع به فرادى الدول سيظل غير فعال ما لم تُبذل جهود عالمية. وفي هذا السياق، قال أحد الممثلين إنه على الرغم من أن البلدان تبذل جهوداً جريئة، فإنها لا تزال غير كافية. وسلط الضوء على الحاجة إلى الدعم المالي من خلال التعاون الدولي من أجل تحقيق تقدم ذي مغزى. وقال أحد الممثلين إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يواصل دعم الجهود المحلية لمكافحة التلوث البحري وتنسيق هذه الجهود، واقترح إنشاء مركز تنسيق عالمي في بالي لهذا الغرض. ووصف العديد من الممثلين الجهود المحلية المبذولة لمعالجة المشكلة من خلال سن تشريعات وطنية وتنفيذ خطط عمل وسياسات وطنية وإقليمية، بما في ذلك مبادرات تستهدف المنتجات البلاستيكية التي تُستخدم مرة واحدة. وقالت إحدى الممثلات إن المقرر الذي اعتمده الاجتماع يتيح مساراً واضحاً وقوياً للمضي قدماً نحو مواصلة العمل. وقد وفّر برنامج العمل العالمي نموذجاً قوياً لمساعدة البلدان على وضع خطط عمل مناسبة أكثر للحد من التلوث الناجم عن الأنشطة البرّية وإضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة القطاعية، وشجعت بقوة على مواصلة العمل المشترك بين القطاعات. وقالت إحدى الممثلات إنه مع غرق السفينة X-Press Pearl، شهد بلدها واحدة من أسوأ الكوارث البحرية في التاريخ ونتيجة لذلك فإن التلوث بالجسيمات البلاستيكية الدقيقة سيبتلي مياه المنطقة لسنوات. وأعرب عدد من الممثلين عن تأييدهم الكامل لجميع التدابير المتخذة لمكافحة التلوث البحري بالمواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، بما في ذلك من خلال إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية قد تدعو إليها جمعية البيئة في دورتها الخامسة المستأنفة.

خامساً - اختتام الدورة

36- عقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أُعلن اختتام الاجتماع في الساعة 30:16 (التوقيت العالمي المنسق +3) من يوم الثلاثاء الموافق 15 شباط/فبراير 2022.

المرفق

المقرر 1/5 – آلية الاستعراض الحكومية الدولية لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

المقرر 1/5 – آلية الاستعراض الحكومية الدولية لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

1- *إذ يقر* بأن الحفاظ على بيئة ساحلية وبحرية عالية الجودة توفر وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية لدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما هدف التنمية المستدامة 14 (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)،

2- *وإذ يشير* إلى أن برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية قد أُنشئ لمواجهة أثر الأنشطة البرية على البيئة البحرية من تسع فئات من المصادر، وأن 108 حكومات والمفوضية الأوروبية اعتمدت برنامج العمل العالمي في مؤتمر حكومي دولي عقد في واشنطن العاصمة في عام 1995[(3)]،

3- *وإذ يشير أيضاً* إلى أن دورات اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي لبرنامج العمل العالمي قد عُقدت في مونتريال، كندا (2001)، وبيجين، الصين (2006)، ومانيلا، الفلبين (2012)، وبالي، إندونيسيا (2018)، حيث التقت الحكومات، بمشاركة من أصحاب المصلحة، لاستعراض حالة تنفيذ برنامج العمل العالمي والبت في الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتعزيز البرنامج وتنفيذه،

4- *وإذ يشير كذلك* إلى إعلان بالي بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية[(4)]، المعتمد في الدورة الرابعة لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي المعقود في بالي، إندونيسيا، في 31 تشرين الأول/أكتوبر و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، والذي اتُفق فيه على العمل بشأن وظيفة برنامج العمل العالمي وشكله وآثاره (بما فيها القانونية والمالية والتنظيمية)، بما في ذلك مستقبل عملية الاستعراض الحكومية الدولية والعمل المنسق الذي يقوم به مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي،

5- *وإذ يلاحظ مع التقدير* المشاورات الإقليمية بشأن مستقبل برنامج العمل العالمي التي عقدتها أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عامي 2019 و2020، وكذلك الإحاطات الإعلامية ذات الصلة التي قدمتها الأمانة إلى لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

6- *وإذ يلاحظ مع التقدير أيضاً* أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة استضاف مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي منذ إنشائه، وأعمال المكتب المتعلقة بمنع المصادر البرية للتلوث البحري على الصعيد العالمي من خلال المشاريع الإيضاحية، والتوصيات على صعيد السياسات، والبحوث، وأنشطة بناء القدرات والتوعية، فضلاً عن الدور القيِّم لشراكاته العالمية الثلاث، وهي الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، والمنتدى العالمي لإدارة المغذيات، والمبادرة العالمية للمياه المستعملة، التي يقدم لها مكتب التنسيق وظائف الأمانة،

(3) A/51/116، المرفق الثاني.

(4) UNEP/GPA/IGR.4/5، المرفق.

7- *وإذ يقر* بأن الأهداف والأنشطة العامة لبرنامج العمل العالمي تشكل جزءاً من الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025[5] وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2022-2023[6] لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتظل وثيقة الصلة بمهمته، وبعدد من القرارات التي اعتمدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي:

(أ) قرار جمعية البيئة 6/1 بشأن الحطام البلاستيكي البحري والجسيمات البلاستيكية البحرية؛

(ب) قرار جمعية البيئة 10/2 بشأن المحيطات والبحار؛

(ج) قرار جمعية البيئة 11/2 بشأن النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة؛

(د) قرار جمعية البيئة 12/2 بشأن الإدارة المستدامة للشعاب المرجانية؛

(هـ) قرار جمعية البيئة 4/3 بشأن البيئة والصحة؛

(و) قرار جمعية البيئة 6/3 بشأن إدارة تلوث التربة لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ز) قرار جمعية البيئة 7/3 بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة؛

(ح) قرار جمعية البيئة 8/3 بشأن منع وتقليل تلوث الهواء لتحسين نوعية الهواء على الصعيد العالمي؛

(ط) قرار جمعية البيئة 10/3 بشأن معالجة تلوث المياه من أجل حماية وإصلاح النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه؛

(ي) قرار جمعية البيئة 6/4 بشأن القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة؛

(ك) قرار جمعية البيئة 11/4 بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛

(ل) قرار جمعية البيئة 14/4 بشأن الإدارة المستدامة للنيتروجين؛

(م) قرار جمعية البيئة 21/4 بشأن خطة التنفيذ "نحو كوكب خال من التلوث"؛

8- *يقرر* عدم عقد دورات أخرى لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي الدوري لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، مدركاً أن جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكن أن تواصل تقديم التوجيه بشأن الأولويات والإجراءات لمعالجة التلوث البحري الناجم عن الأنشطة البرية؛

9- *يقر* بالأهمية المستمرة والدور القيِّم لبرنامج العمل العالمي وشراكاته العالمية الثلاث، وهي الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، والمنتدى العالمي لإدارة المغذيات، والمبادرة العالمية للمياه المستعملة، في معالجة التلوث الناجم عن مصادر برية، والأدوات التي تساهم في تنفيذ غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ولا سيما الغاية 6-3 والغاية 6-أ والغاية 14-1، ويدعو جميع الدول الأعضاء، والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة، والقطاع الخاص، والهيئات الأكاديمية،

(5) UNEP/EA.5/3/Rev.1.

(6) UNEP/EA.5/3/Add.1.

والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد، وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين إلى دعم أنشطة برنامج العمل العالمي؛

10- *يدعو* المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن تواصل، حسب الاقتضاء ورهناً بتوافر الموارد، دعم الأهداف العامة لبرنامج العمل العالمي وكذلك شراكاته الثلاث والمتمثلة في معالجة التلوث الناجم عن مصادر برية ضمن إطار برنامج عمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والحفاظ على قدرة البرنامج وتعزيزها لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية والعالمية لمعالجة المصادر البرية للتلوث البحري والإبلاغ عنها؛

11- *يدعو* جمعية البيئة إلى أن تواصل استعراض التقدم المحرز في منع التلوث البحري الناجم عن مصادر برية في سياق تنفيذ برنامج عمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعند الاقتضاء، النظر في نتائج التقييمات والتقارير العلمية المتعلقة بالمسائل الناشئة التي تساهم في تحقيق بيئات ساحلية وبحرية عالية الجودة، بما يتماشى مع الأُطر التنفيذية للشراكات؛

12- *يدعو* جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة إلى أن تحيط علماً بهذا المقرر وأن تدرجه في تقريرها إلى الجمعية العامة.